المسألة الرابعة

حول الاستطاعة والفعل

(نص كلام المجبر)

ثم قال عبدالله بن يزيد البغدادى : ثم سلهم عمن كان موضوعاً عنه علم الدين، ممّن هو طفل، أرأيتم حين يقع عليه التكليف، ويؤخذ بعلم ماكان عنه موضوعاً، أخبرونى عنه فى تلك الحال التى كلف فيها، أوقع عليه التكليف والاستطاعة والفعل، فى حال واحدة ، لِمَ يقع بعضه قبل بعض؟ . .

فإن قالوا: إنه إنما يقع جميعاً لا يقع بعضه دون بعض . . لم تقع الاستطاعة قبل الفعل والا الفعل قبل الاستطاعة. فقل لهم عند ذلك: فكل خلق من خلق الله، كلف الإيمان ونهى عن الكفر، فقد وقع له فعل، مع استطاعة إما إيمان وإما كفر، لم تقع استطاعة قبل كفرٍ، ولم يكن يستطيع (لأن) [1] يفعل ذلك الشئ، الذى وقع مع استطاعته.

فإن كان إيمان وقع مع استطاعته، فَلَمْ يكن يستطيع أن يكون ثم كفر مع استطاعته، ومن وقع له فعل كفر مع استطاعته، فلم يستطع [2] أن يكون منه إيمان؛ لأنهما إنما يقعان معاً، لا يقع واحد منهما قبل صاحبه؟ . .

فإن قالوا: نعم.

فقل : وكذلك قولنا، أفليس من كلف الإيمان كان له فعل واقع مع التكليف، إما إيمان أو كفرٌ لا يستطيع معه فعل، غير الذى وقع مع الاستطاعة ، فإن قالوا: بلى [3] .

٢٠ و / فقل : أخبرونى عمَّنْ وقع/ مع فعله حينئذ كفرٌ، أليس هو مكلفاً فى تلك الحال (بالإيمان الذى لا يستطيعه، أليس لا يستطيع أن يعدل عنه فعل الكفر فى تلك الحال) [4] كما لا يستطيع أن يعدل عنه الاستطاعة؟ فإن قالوا: بلى [5] .

---

(١) فى الال: لا.

(٢) فى الأصل : يستطيع. .

(٣) وردت فى الاصل: بلا.

(٤) تكمله وردت بالهامش.

(٥) وردت فى الأصل : بلا.

فقل لهم: فهم إذن فى تلك الحال لايستطيعون الإيمان فى حال كفرهم، وهم مكلفون للإيمان، وهم لا يستطيعون الكفر، ولا أخذ الإيمان!!

فإن قالوا: نعم. أعطوك أن الكفار لا يستطيعون الإيمان فى حال كفرهم، وهم مكلفون للإيمان وهم لا يستطيعونه، ولا يستطيعون ترك الكفر فى تلك الحال؟..

فإن قالوا: نعم. فقد تركوا قولهم، وهذا قولنا، لأنا نقول: إن الناس يكلفون فى حال الإيمان، (ونقول: إن الاستطاعة والتكليف والفعل إنما يقع) [1] فى حال واحدة.

فمن وقع له فعل الاستطاعة، فهو لا يستطيع ترك ذلك الفعل، فى تلك الحال التى وقع فيها فعله واستطاعته، فقد أقررتم بما نقول.

وإن قالوا: إنما يقعان معاً، ولكنه [2] قد يستطيع أن يردَّ ما كان فعل بعد فعله، فهذا أقبح وأجور.

فسلهم عند ذلك فقل: هل يستطيع أحد منكم الآن أن يرد شيئاً قد كان فعله حتى يقال: إنه لم يفعله؟.. فإنهم لن يقيدوا هذا جواباً؛ لأن من سرق أو قتل أو أشرك أو عمل عملاً، فلا يستطيع أن يرده ذلك حتى يقال: إنه لم يعمله قط.

فإن قالوا: إن الاستطاعة تقع قبل الفعل.

فى تعريف الاستطاعة:

فقل لهم عند ذلك: أليس الاستطاعة حال، يقع فيه غير حال الفعل، وهى قبل الفعل، فقد يكون الرجل مستطيعاً للإيمان والكفر فى حال، ولم يعمل إيماناً ولا كفراً؟

فإن قالوا: نعم، فقل أخبرونى: أليس قد يستطيع فى تلك الحال أن لا يأخذ بإيمان ولا كفر، وهو مكلف بالإيمان؟!..

فإن قالوا: نعم. فقل: فقد يكون الرجل مكلفاً للإيمان ولم يفعل الإيمان ولا الكفر، فأخبرونى عنه فى تلك الحال، التى كلفه الله الإيمان ولم يعمل به ولا بغيره، ما هو، إذا لم يقر بأن الله واحد [3] معذور هو بأن لا يقرَّ بأن الله واحدٌ؟

---

(١) وردت هذه التكملة بالهامش.

(٢) وردت فى الأصل: ولا كنه.

(٣) فى الأصل: واحداً.

فإن قالوا: نعم . فقل : أفليس الناس قد يكونون مكلفين للإيمان ولا يستطيعون، والله يعذرهم بان لا ياخذونه؟

فإنهم لم يمكنوك أيضاً من هذا، وسيتركون هذا الكلام؛ لأنهم لا يعذرون (الناس) [1] بإن لا يوحدوا الله، وهم مكلفون للتوحيد يستطيعونه.

ومتى قالوا هذا عذروا من كلف الله معرفته أن لا يعرفونه!

وإن قالوا: إنها تقع قبل الفعل بلا حال بينهما.

٢٠ ط/ فقل: / أليس الاستطاعة لها حال غير الفعل، كما أن حال القائم غيرحال القاعد، وحال النهار غير حال الليل، وحال الكفر غير حال الإيمان؟

فإن قالوا: بلى. فقل: أفليس إنما يفعلون الإيمان بما كلفوا بغير استطاعة؛ لأن الفعل فى غير حال الاستطاعة، وإنما يكون فعلهم بلا استطاعة؛ لأن الاستطاعة قد ذهبت فى حالها ، كما ذهب الليل، فى حال الليل والنهار فى حال النهار، والقعود فى حال القعود، والقيام فى حال القيام، والكفر فى حال الكفر وأشباه هذا. قد ذهبت الاستطاعةُ وحالها ، كما ذهبَ الليل وحالُه والنهار وحاله، وأشباه هذا.

فإن قالوا: بلى [2] .

فقل: فإنما يفعلون بغير قوة ولا استطاعة؟!.. فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس إنما يعمل الناس الإيمان والكفر بغير استطاعة ولا قوة؟!.. فاخبرونى ما ذلك العمل الذى عمل بغير قوةٍ ولا استطاعة؟!

وقل لهم عند ذلك: أخبرونى عنكم ، إذ زعمتم أنه إنما وقع التكليفُ بالاستطاعة، وتكلفوا أن يفعلوا بالاستطاعة، ففعلوا بغير الاستطاعة؛ لأنه إنماكلفهم الإيمان بالاستطاعة فعملوا بغير الاستطاعة ، فهم لم يأتوا به على الوجه الذى كلفهم وهم عصاة، فى قولكم إذ جاءوا بالإيمان بغير الاستطاعة.

ولن يقولوا: يفعلون بغير قوة ولاستطاعة، غير أنا إنما اتبعنا كل كلام نخاف أن يدخلوا فيه شيئاً يلبِّسونَ به على ضعيفٍ.

فانظر فى هذا الوجه من الكلام نظراً لطيفاً، فإن فيه نقض كلام المبطلين القدرية!

---

(١) تكمله من الهامش.

(٢) فى الأصل: بلا.

الاستطاعة ليست قبل الفعل عند المجبرة:

ثم سلهم فقل لهم: أخبرونى حين قلتم أن الاستطاعة والتكليف وقعا قبل الفعل بلا حال بينهما ، أليس الاستطاعة قبل الفعل أم لا؟

فإذا قالوا: بلى [1] .

فقل: فإذا كانت قبله، أليس الفعل بعد الاستطاعة؟.. فأخبرونى عن الذى بعدُ أليس الذى هو قبل هو قبله؟.. فإن قالوا : نعم، القبلُ قبلَ البعْد .

فقل: أخبرونى عن القبل حين ذهب وذهبت حاله، بأى شئ كان البعدُ؟، والبعد بأى شئ فعل؟!.. فإنهم لن يقدروا فى هذا الكلام جواب؛ لأنهم قد أنزلوا الاستطاعة والتكليف قبل الفعل، فالبعد ليس بالقبل. والقبل ليس بالبعد، كما أن الليل لايكون بالنهار، والنهار لا يكون بالليل، وإنما النهار، بالنهار والليل بالليل، كذلك القبل بالقبل، والبعد بالبعد، فالفعل الآن إنما يكون بالاستطاعة ، فليس بالاستطاعة كان، ولكنه[2] كان بالفعل، فالفعل الآن إنما هو بعد الاستطاعة ، فليس بالاستطاعة كان، ٢١ و / ولكنه بالفعل. / إن قد تمَّ القياسُ على القبل والبعد، وهذا كلام لا يحيرون فيه جواباً ولا حجة لهم فيما يلوون به ألسنتهم.

ومن زعم منهم، أو من غيرهم ، أن الاستطاعة تقع قبل الفعل، ثم تبقى حتى يمضى الفعل، فقد أعطاك بأنهم يستطيعون الفعل فى غيرحال الفعل، وأنهم قد يستطيعون فى حال الإيمان فعل الكفر، وفى حال فعل الكفر فعل الإيمان!

فسلهم عند ذلك على حدٍّ صدر المسائل، أليس قد يستطيعون الإيمان والكفر جميعاً فى حال واحدة، حين جاءت [3] استطاعتهم قبل فعلهم، فهم يستطيعون أن يفعلوه والاستطاعة قبلهما؟..

فسلهم عن ذلك: أليس ما علم الله أنه واقع مع التكليف ، والاستطاعة مع الفعل، بعد [4] الاستطاعة لا يستطيعون أن يوقعوا ثمَّ فعلاً غيره، كما لا يستطيعون أن يوقعوا تكليفاً ولا استطاعة.

---

(١) فى الأصل : بلا.

(٢) فى الأصل: لاكنه.

(٣) فى الأصل : حات.

(٤) مطموسة فى الأصل.

فمن وقع له فعل كُفْرٍ فى تلك الحال ، لم يكن يستطيع أن يوقع ثَمَّ فعلاًغيره؛ لأنه لا يستطيع – زعمتم – الإيمان والكفر جميعاً فى حالة واحدة.

فإذا كان لا يستطيع أن يوقعهما جميعاً مع الاستطاعة، فإنما يستطيع أن يوقع أحدهما، ولا يستطيع أن يوقع الآخر، فإن كان اللهُ يعلم أنه إنما يوقعُ الكفرَ مع الاستطاعة، فهو مكلف فى تلك الحال، حينئذ، إيماناً لا يستطيعه!!..

لا تكليف إلا فى حال الاستطاعة :

فإن قالوا نعم.. فقد أقروا بأن الله يكلف الناس الإيمان فى حال لا يستطيعونه وهم مكلفون.

ثم سلهم: هل يستطيعُ العبادُ أن يأخذوا بالإيمان فى حال الكفر، وبالكفر فى حال الإيمان؟

فإن قالوا: لا .. فقل: أليس من كان كافراً فهو مكلف الإيمان فى حال الكفر، وهو لا يستطيع الإيمان فى حال الكفر؟..

لا يكون الإنسان مؤمناً كافراً فى حال واحدة :

فإن قالوا: نعم. (فقل)[1] فقد يكون الناسُ مكلفين الإيمان، وهم لايستطيعون[2]، فإن قالوا: نعم. فقد تركوا قولهم [3] ودخلوا فى قولك. وإن قالوا : إنهم يستطيعون أن يأخذوا بالإيمان فى حال الكفر، فقل أفليس إذنْ قد يستطيعون أن يأخذوا الإيمان والكفر فى حال واحدةٍ ا.. حتى يكونوا مؤمنين مشركين فى حالٍ واحدةٍ. أولياء الله أعداء لله.

فإن قالوا: نعم. فذلك ما لا يقبله عقل أحدٍ من الناس. وحسبك به – إذا أعطاك ٢١ ظ/ هذا – بأن العباد لا يستطيعون بأن يكونوا مشركين بالله أعداء لله/ مؤمنين بالله أولياء لله فى حال واحدة، وهو كلامٌ لا يحتملهُ أحدٌ، ولن يمكنوك منه.

وإن قالوا: لا يستطيعون. فقل: أليس من كان كافراً فلا يستطيعُ الإيمانَ فى تلك

---

(١) غير موجودة بالأصل.

(٢) بالأصل شطب على: أن يأخذوا ، بعدها.

(٣) فى الأصل: مذهبهم (مشطوبة) قولهم.

الحال وهو مكلفٌ له؟... ومن كان مؤمناً فلا يستطيع الكفرَ فى حال الإيمان، وهو منهى عن ا لكفر؟!..

فإن قالوا: نعم. فقد دخلوا فى قولك وتركوا كلامهم، ولن يجدوا أبداً من أن يجيبوك بأحد هذين الوجهين: **إما أن يكونوا يستطيعونَهُ فى حال واحدة، فيكونوا إن شاؤا مشركين بالله لا يعرفونه مؤمنين بالله يعرفونه، فى حال واحدة يعرفون الله وينكرونه!!.**

وإما أن يكونوا لا يستطيعون الإيمان فى حال الكفر، ولا الكفر فى حال الإيمان. فإن قالوا بهذا دخلوا فى كلامك وتركوا كلامهم.

فإن قالوا بالوجه الآخر، قد يستطيعون أن يكونوا مشركين بالله، عز وجل، ينكرونه، مؤمنين بالله، سبحانه، يعرفونه!.. ولن يعطوك هذا أيضا" لأن هذا محالٌ من الكلام ولا يسمعه أحدٌ إلا كذَّبَ به وأنكره، وبحسبك أن يقول رجلٌ بهذا.

وإن قالوا: إن الكلام ينبغى أن يكون هذا، لايُستطاع الإيمان إلا فى حال الكفر، ولا الكفر إلا فى حال الإيمان؛ لأنه من كان مؤمناً لم يحسن أن يقال: هو يستطيع الإيمان؛ لأنه قد فعله، وما فعله فقد فعله، ولا يحسن أن يقال: إنه يستطيع ما قد فعل.

وإنما يجوز أن يقال: إنه قد يستطيع أن يفعل الشئ فى حال الشئ الآخر؛ لأنه لا يستقيم الكلام إلا هكذا.

فقل: فَنَعَمْ قد فهمتُ الذى تقولون، أليس قد يستطيعونه فى حال كفرهم، فيستطيعون الإيمان فى حال كفرهم، والكفر فى حال إيمانهم؟ (فقل: أفليس يستطيعون الإيمان فى حال كفرهم، والكفر فى حال إيمانهم)[1].

فقل: أفليس قد يستطيعو نهما فى حال واحدةٍ، الحال التى هو فيها كافر يستطيع مع ذلك الكفر فى حاله إيماناً؟

ومع القعود فى حاله قياماً، ومع الليل فى حاله نهاراً وأشباه هذا؟.. فإنهم سيتركون ما لجئوا إليه، وظنوا أن لهم فيه راحةً، ويصير أمرهم، إلا أن لا يجيئوك

---

(١) عبارة مكررة.

بشئ، وتنقضى حجتهم، فإن لجئوا إلى أن يقولوا: إن الاستطاعة والتكليف والفعل، إنما يقع فى حال واحدة.

فقل: أفليس الذى علم الله أنه واقعٌ / مع تلك الاستطاعة والتكليف والفعل، لا ٢٣ و / يستطيعون فى تلك الحال أن يكون ثَمَّ فعلٌ غيره.

لأنه لا يستطع أن يكون ثم استطاعة [1] قبله، فإن قالوا: نعم. فقد أمكنوك من حاجتك، ودخلوا فيما عابوا عليك من العدل ثم سلهم: هل شئ إلا فى حالٍ كان أو لم يكن؟

فإن قالوا: لا، لا يكون شئ إلا فى حالٍ كان، إلا ما كان فى حال لم يكن. فإذا ثبت عليهم هذا، فسلهم عن الحال التى نهاهم الله فيها، هل كان فى حال النهى شئ؟.

فإن قالوا: لا. فقل: أخبرونى فى الحال التى كان فيها الفعل، ثَمَّ نهى عن ذلك الفعل؟

فإن قالوا: نعم. فقل: أفليس كل شئ نهى الله عنهُ، فهو فى حالِ فعله، وكونه منهىٌ عنه بعدَ كونه، فكل ما نهى عنه فى حالِ فعله، فقد يستطيع ترك ما فعل وكان، حتى لايكون بما كان؟!

فإن قالوا: نعم. فقل: فأرونى شيئاً واحداً يستطيعون ردَّه بعد ماكان، حتى لايكون كان قطُّ؟ فإنهم لن يقدروا فى هذا على جواب؛ لأن الناس لا يستطيعون ردَّ ما كان، حتى لا يكون ما كان، فأحسن النظر.

من المكلف شرعاً؟

الجواب؛ قال أحمدُ بنُ يَحيى - صلوات الله عليهما - نحن نقول: إن الله، تبارك وتعالى، لا يكلف علم الدين، ولا الدين، إلاكل بالغٍ وبالغة من المتعبدين الكاملين، الكاملة عقولهم وجوارحهم، الساقط عنهم العذر وعلله، فإنا نقول: إنه لم يقع عليهم التكليف ولا الاستطاعة والفعل فى حال واحدة وأن هذا الكلام الذى قلت، **يا عبد الله بن يزيد البغدادىّ، كلام فاسد غير صحيح، ولايجوز أن يكون من حكم الله،**

---

(١) بالهامش: (غير تلك، ومع تلك الاستطاعة أيضاً فعل ليست استطاعةٌ).

عز وجل ، ولا من دينه ، ولا أمره الذى افترض على عباده؛ ولكنّا نقول: إن الرجل إذا بلغ مبالغ الرجال، وجبت عليه الحجَّة؛ لكمال التركيب والعقل ، وفى بنيته التى بُنى عليها تركيب الاستطاعة، حين سقط من بطن أمِّه؛ لأنه يتحرك ويقبضُ ويبسطُ ويرضع ويصيح، ويبولُ ويتغوط ويبكى، كل ذلك يفعله بالاستطاعة التى هى فيه، وحركاتُه هى فرْعٌ لاستطاعته، والاستطاعةُ موجودةٌ فيه قبل أن يبلغ، أو يؤمر أو ينهى، فلايزال على تلك الحال الطفولية، حتى يرتفع عن تلك المنزلة، إلى منزلة المشى والإفصاح بالكلام، والمجئ والذهاب والحركة، والأعمال التى يعمل من الأكل والشرب والعدو والقعود، والضرب والعبث واللعب، وما عاين الخلق من أفعال ، الصبيان التى ٢٢ ظ / يفعلونها بالاستطاعة، المركبَّة فيهم قبل الأمر والنهى، ثم جاء حدُ البلوغ والاستواء ، ولزمت الفرائض، ولو كان الأمر على ما قلتم، أنْ ليس معهم استطاعة قبل فعلهم، لم يجز فى حكمة الله ، عز وجل ، أن يندبهم إلى أمر ليس معهم له استطاعة ، ولا لهم عليه قوة ، ولا لهم به طاقة . وهو يقول ، عز وجل ، : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ (١) ، و ﴿ .. إِلاَّ مَا آتَاهَا ﴾ (٢) .

وأما قولك، يا عبد الله بن يزيد البغدادى، أنا قلنا: إن ذلك إنما يقع جميعاً، وأنه لا يقع بعضه دون بعض، لم تقع الاستطاعة قبل الفعل، ولا الفعل قبل الاستطاعة.

ولعمر الله – لو قلنا ذلك للزمنا ما قلت، ولكنا (٣) نقولُ: إنَّ الاستطاعة قبل الفعل لامعه، وقد كررت من القول فى الاستطاعة ما قد فهمنا، وقد أجبنا على قولك فى الاستطاعة بما أزحنا به حججك كلها، بالصحة الصحيحة، إن الاستطاعة مركبة فى العباد قبل أفعالهم، ولولا ذلك لكانت لهم الحجة على الله ، عز وجل ، أنه كلفهم ما لم يعطهم عليه قوة ، ولم يجعل لهم سبيلاً إلى أخذه.

وهذه أفعال الجائر المتعبث، وذلك عن الله ، عز وجل ، منفى بعدله وصدق قوله ، أنه لا يظلم ولا يجور، ولا يريد الفساد ولا يخلقه ولا يقدره ، جل عن ذلك وتعالى(٤) علواً كبيراً (٥) .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .
(٢) سورة الطلاق : الآية ٧ .
(٣) فى الاصل : ولاكنا
(٤) فى الاصل : وتعلى .
(٥) بجوار هذه الكلمة مكتوب بخط رقيق « جزء » .

هل يقضى الله ويقدر ويشاء فعلنا ؟

ومن الحجة لنا عليك أن نسألك: إذا وقف الكفار بين يدى الله ، عز وجل ، يوم القيامة، فقال لهم: قتلتم أنبيائى ورسلى..؟

قالوا: قتلناهم بالحق.

فإن قال لهم: وأى حق فى قتل الأنبياء؟!..

قالوا: لأنك قضيت ذلك علينا، ولو لا ما قضيت وقدرت وشئت وخلقت من فعلنا ، ما كذبنا رسلك، ولا قتلناهم.

فإن قال لهم، عز وجل، ما حجتكم أنى قضيت ذلك عليكم، وما فعلتم حق ، هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين؟

قالوا، لا حجة لنا ولا برهان أقوى ولا أوضح ، من قولك فى كتابك ، أنك تقضى بالحق، وأنك خير الفاصلين، وكل قضائك فحسن جميل، وكل ما [1] فى الأرض فأنت قضيته وقدرته، وقولنا أنك ثالث ثلاثة، وأن لك الشركاء والأنداد ، وهو قضاؤك وأنت تقضى بالحق كما قلت.

ثم قلت فى كتابك: ﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** ﴾ [2] ، والواجب لمن صدق عليك ، أن تخلده فى الجنة. فلا يُدَّ لك ، ٢٣ و / **يا عبد الله بن يزيد البغدادى ولإخوانك المجبرة فى قولهم هذا**، وحجتهم بين يدى الله، تعالى، فى قتلهم الأنبياء الله ورسله، وأنه ثالث ثلاثة، وأن له الشركاء والأنداد؛ لأنهم احتجوا بقضاء الله ومشيئته [3] وخلقه لأفعالهم ، زعمتم، وقمتم بعذر جميع الكفار فى قتلهم الأنبياء، وإتيانهم جميع المعاصى ، فلابدَّ لك من تصديقهم؛ لأنه مذهبك!!..

فإن نكلت عن ذلك ورجعت، وقلت: لا أقول: إن قتل الأنبياء حقٌ ولا صواب، ولا يجوز ذلك لى. لزمك، وأنت مفلوج الحجة، أن الله، عز وجل، يقضى الحق الذى قضى [4] من جميع ما أمر به، من عدلٍ أو صوابٍ أو رشد أوحتم، ليس فيه معصية له،

---

(١) فى الأصل : كلما.

(٢) سورة المائدة: الآية ١١٩ .

(٣) فى الأصل: بقضا الله ومشيته.

(٤) فى الأصل: قضا.

عز وجل، من جميع المعاصى كلها ، وأن قتل الأنبياء، عليهم السلام، غيرُ حق، بل هو أبطل الباطل وأعظم الكفر والشرك والبهتان، وأن قتل الأنبياء، صلوات الله عليهم، ليس من قضاء الله، سبحانه، ولا من مشيئته ، ولا خلق فعل من قتل رسله، فيكون شريكاً فى قتلهم، ومعيناً لمن ظلمهم، وداخلاً فيما عاب على الكافرين، عز عن ذلك كُله، وفى ذلك تركُ أصلك ورجوعك عن مقالتك، وفى هذه المسألة [1] قطع لجميع مسائلك كلها.

إن الله لا يجبر أحداً مؤمناً كان أو كافراً:

ثم نقول لك أيضاً : وكذلك الرسل والمؤمنون لم يجبرهم الله، عز وجل، جبراً ، ولم يقسرهم على الدخول فيه، إلا بما وهب لهم من العقول والهدى الذى أرسل، ودعا إليه الخلائق وزينه فى قلوبهم، وحببه إليهم بالترغيب فيه وشريف الوعد، والوصف الذى وصف فى الآخرة.

وكذلك ماكره من الكفر، فهو ما خَوَّفَ به من النار والخلود فيها، ثم قال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۝٧﴾[2] ، فى آخر الآية ، فأثنى عليهم بالرشد، وهو فعلهم لا فعلُه، ولو كان فعلُه لم يشكرهم عليه ، إلا كما سمعته شكر الشمس والقمر، والسماوات والأرض، والليل والنهار، وجميع ماتولى [3] . فهل سمعته شكر شيئاً من ذلك كله، أو أثنى عليه، أو أن السماوات والأرض، والشجر والدواب والبحار، عنده مشكوراتٌ وراشدات، وكذلك الشمس والقمر والنجوم، هل شكرهن فى شئ من كتابه، أو حمدهنَّ أو أثنى عليهن، كما أثنى على عباده المطيعين؟!..

معاذ الله، لاناتى فى الحجة أبداً ، ولا نجد لك فيه أمراً تكسرُ علينا به، إلا ذكرهن فيما فطرهن عليه ،أو ما أنعم على خلقه من جعله لهن، فأما غير ذلك، فلا والله، ولا نجده أبداً.

الرد على متشابه المجبرة بمحكم القرآن:

وقد بان من عليه الحق وأهله للباطل وأهله، أن المجبرة لا يحتجون بآية من المتشابه

---

(١) وردت فى الأصل: المسلة. (٢) سورة الحجرات : الآية ٧ . (٣) فى الأصل : تولا.

إلا كسرنا / حجتهم بالآيات المحكمات، وأعظم الدليل على أن معنا الحق، وان من خالفنا مبطل، أنهم لا يقدرون على كسر آية واحدة، مما احتججنا به فى العدل، ولايجدون لها تاويلاً يكسرونها به، ولا يردونها علينا بحجة من القرآن ولا غيره، هذا أعظم دليل، وأنور برهان، فليقايس جميع من وقع فى يده كتابنا هذا، حججنا بحججهم شيئاً شيئاً [1] وحرفاً حرفاً ، وآية آية، ثم لينعم النظر، وليحتط لنفسه.

فإن وجد قولهم يقهر قولنا ، ويكسر احتجاجنا، علم أن الحق معهم فليلحق بهم، وإن وجد قولنا واحتجاجنا ، يكسر قولهم ويبطل دعواهم ، ويفسد احتجاجهم، فليعلم أن الحق معنا، والقولَ فى العدل قولنا، والقرآن الشاهد لنا، فلا ينظر إلا لنفسه، وليعلم أنه من لقى الله ، عز وجل ، وهوكاذب عليه، ملزم له فعل غيره من الظالمين، أنه لا جنة له ولا حجة معه، وأنه لا نصيب له فى دين محمد ، صلى الله عليه وعلى آله، وهذا من أوله إلى آخره، يشهد للعدل، والبراءة لمن أنزله، عز وجل ، من الظلم.

دور اللغة فى تأويل المتشابه :

وأما ما تعلق به الجهالُ من متشابه القرآن؛ لقلة علمهم باللغة العربية عند أهل اللسان، فإن ذلك يفسره أهل العدل على وجه الحق، وتردُّ المتشابهَ الى المحكم ، والبيان الواضح بالحجة القاطعة، والشواهد من كتاب الله، عز وجل، بعضهُ على بعض ، إذ لا اختلاف فيه ولا فساد ولاتناقض.

ألا ترى كيف قال، عز وجل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]، ثم قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3]، ثم قال: ﴿لَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[4]، ثم قال: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾[5]، ثم قال: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾[6]، فمن كان غنياً لم يحتج إلى درجات، ثم قال: ﴿هُوَ الأَوَّلُ﴾[7]، فمن كان الأول قبل كل شئ مما خلق، هل يحتاج إلى درجات؟!.

وإنما الدرجات فى لغة العرب عظم القدر والرفعة فى المجد، لا أنَّ ثَم درجات كما

---

(١) فى الأصل : شيأ شيأ.
(٢) سورة ص : الآية ٧٥ .
(٣) سورة الشورى: الآية ١ .
(٤) سورة النساء: الآية ٨٢ .
(٥) سورة غافر: الآية ١٥ .
(٦) سورة يونس: الآية ٦٨ .
(٧) سورة الحديد: الآية ٣ .

يعـرفُ الناس، **فكل آية لها معنى يحتـاج إلى تأويل**، ألا ترى كـيف قال، عـز وجل: ﴿ **أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ** ﴾ [١] ، وليس أحد من الكفار عند الله، سبحانه، خير من أحد، وإنما يخرج ذلك من اللغة: أهم أكثر أم قوم تبع [٢]، والذين من قبلهم أهلكناهم، وليس أحد منهم بخير من أحدٍ، لأنه لا خير فى الكفار كلهم، وليس أيهم عند الله، عز وجل، بخيِّر ولا رشيد.

ومما يدلك على ذلك فى لغة العرب التى قال الله ، عز وجل، فيها : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُم** ﴾ [٣]، فقال الشاعر ما يدل على ما ذكرنا من أنه لا خير فى أحد من الكفار.

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد [٤]

٢٤و/ وليس بعض النار خيراً من بعض، وإنما هى نار كلها سواء، ليس بينها فرق، وإنما عنى صاحب اللغة العربية أنها نار، وأراد أنها أوقدت للكرم والمجد والفعل الجميل.

وتقول العرب، إذا ساومها المساوم بالعلق من أعلاقها: أتبيع هذا العلق بكذا وكذا[٥] من دينار؟

فيقول: قد أعطيت خيراً من ذلك!..، لا أن الدنانير خيراً من الدنانير، فافهم هذا.

ثم قال، عز وجل: ﴿ **خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [٦] والله ، عز وجل ، متقدس عن الجوارح والآلات والحواس، وإنما عنى أنه خلق بقدرته التى هى من صفة ذاته ، عز وجل، وقد قال الشاعر:

فحملت من عفراء ما ليس لى به ولا للجبال الراسيات يدان [٧]

والجبال ليس له أيدى ، ولكن جاز ذلك فى اللغة العربية، وقال آخر :

وإذا عادتنى العوائد يوماً قالت العين ولا أرى من أريد [٨]

---

(١) سورة الدخان: الآية ٣٧.
(٢) انظر المعجم الوسيط: جـ١ / ٢٧٧، مادة « درجة ».
(٣) سورة إبراهيم : الآية ٤.
(٤) البيت للحطيئة فى ديوان ، ص٥١، وكذلك فى الأغانى، ٢ / ٦١، وجمهرة اللغة، ٢ / ٨٧١.
(٥) وردت فى الأصل: كذا وكذا.
(٦) سورة ص: الآية ٧٥.
(٧) تخرج بيت الشعر: لم أجده.
(٨) تخرج بيت الشعر: لم أجده.

والعين لا تقول شيئاً ، إنما يقول اللسانُ، فجاز هذا فى اللغة العربية، وكل ما [1] ذهبت إليه **المجبرة** من التعلق بمتشابه القرآن، فكله يجرى عند التفسير على هذا النحو، ولولا طول الكتاب لشرحنا كثيراً من ذلك، بشواهده والاحتجاج فيه.

ولعلنا على فرغة قلب، أو سلوة فى شغل، سنضع كتاباً، بحول الله وقوته، ونذكر فيه جميع المتشابة فى القرآن ونحتج فيه باللغة العربية وشواهدها، من أشعار العرب البينة ولغاتها، إن شاء الله.

وفى بعض ما قلنا أكفى [2] الكفاية، لمن أراد الرجوع إلى القول بعدل الله، عز وجل، ولم يلحد فى صفته، ولم يشبهه بخلقه، ولم يجوره فى حكمه، ولم يعدل بالحق إلى غير أهله.

تابع رد أحمد فى الإستطاعة :

قال **أحمد بن يحيى**، صلوات الله عليهما، ثم إن **عبدالله بن يزيد البغدادى** افتتح فى باب الاستطاعة فأكثر فيه القول والاحتجاج، يريد أن يثبت أن الاستطاعة مع الفعل لا قبل الفعل، فرأينا أن نجيبه فى الاستطاعة، بجمل تقطعه وتفسد عليه دعواه، ويبين فيه كسره، باختصار اختصرناه، من الحجة الباهرة له، ولإخوانة **المجبرة**، والقوة بالله وله.

٢٤ط/فقبل أن نجيبه عن الاستطاعة، نسأله عن أشياء قبلها، مما يفسد عليه الجبر.

إرادة الله ورسوله فى الأصل الإيمان :

وذلك أنا نسأله عن النبى، صلى الله عليه وعلى آله الأخيار وسلم، ما أراد من الكفار؟

فإن قال: أراد منهم الكفر.

قلنا له: وكيف أراد منهم، وهو يقتلهم عليه، ويمنعهم منه؟!

فإن قال: أراد منهم الإيمان.

قلنا له : فما أراد الله ، عز وجل، منهم؟

---

(١) وردت فى الأصل: كما.

(٢) وردت فى الأصل: أكفا.

فإن قال: الإيمان [1] .. صدق ورجع عن قوله، وصار الى قولنا بالعدل.

وإن قال أراد منهم الكفر، وجب عليه أنه ألزم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله، أنه مخالف لله، عز وجل، وأنه أراد من الكفار، خلاف ما أراد الله، جل ثناؤه؛ لأنه أراد منهم أن يؤمنوا ، وأراد الله منهم أن يكفروا ، على قود قوله!..

ما أراد إبليس من الكفار؟:

ثم قال له: فأخبرنا عن إبليس ما أراد من الكفار؟

فإن قال: أراد منهم الإيمان ..كَذَّبه جميع الخلق .. وإن قال: أراد منهم الكفر.

قلنا له: فكذلك هو، ولزمه وأصحبه أن إبليس موافق فى إرادته لإرادة الله، سبحانه، وأن محمداً ، صلوات الله عليه وعلى آله، مخالفٌ لله فى إرادته!.. وكفى بهذا عمى[2] وجهلاً وفضيحة، على من يدعى أنه محقٌ ومن خالفه مبطل!..

ثم يقال له : أخبرنا عمن رأيته يكفر بالله ، سبحانه، أقد افترض عليك ألا تريد ذلك الكفر منه؟

فإن قلت: نعم ذلك على واجبٌ.

قلنا لك: أو ليس قد أراد الله، جل ثناؤه، ذلك الكفر منه؟

فإذا قال: نعم. قلنا له: فأيهما أفضل، ما أردتَ منه أنت، أو ما أراد الله، عز وجل؟!

فإن زعم أن ما أراد الله أفضل مما أراد هو، زعم .. وجب عليه أن الكفر أفضل من الإيمان!!.. فكفى بهذا نقضاً [3] على قائله.

هل يصنع الكذب من ليس بكاذب؟

ثم نقول له: **من جعل الصدق فى قلوب المؤمنين؟**

فإن قال: الله، عز وجل، جعل ذلك .. قلنا له: فمن جعل الكفر فى قلوب الكافرين؟.. فإن قال: الله جعل ذلك.

---

(١) هذه العبارة مكررة من حيث المعنى .

(٢) وردت فى الأصل: وكفا ... عما.

(٣) وردت فى الأصل: نقضاً.

قلنا له: فهل يصنع الكذب من ليس بكاذب؟!

فإن قال: قد يصنع الكذب من ليس بكاذب.

قلنا له: فلم لا يصنع الظلم من ليس بظالم؟!!

فإن قال: أما من الخلق، فلا يصنع الكذب إلا كذاب، ولا الظلم إلا ظالم، وأما الله، جل ثناؤه، فيصنع الكذب والظلم، ولا يكون كاذباً ولا ظالماً.

قلنا له: فما المعنى الذى صار به العباد ظلمةً كذبةً، هل هو شئ أكثر من أن يصنعوا الكذب والظلم؟!.. وقد زعمت أن الله، عز وجل، صنعهُ فى قلوب العباد، ٢٥ و / فما جعل هؤلاء أولى [١] بالكذب والظلم منه فى قوله؛ إذ لم يكن ثم معنى أكثر من أنهم / صنعوا الكذب والظلم، وقد صنعه الله، عز وجل عما قلتم، كما صنعوه، زعمتم، فما الفرق عندك؟!

تفرق المجبرة بين من يصنع الشئ بنفسه ومن يصنعه فى غيره؟!

فإن قال: من قبل أنهم مأمورون، وليس هو بمأمور، فمن ثم كان ذلك منهم كذباً وظلماً، ولم يكن منه بكذبٍ ولا ظلم.

قلنا له: أفليس قد يجوز أن يخبر الله عما لم يكن، فيقول: قد كان كذا وكذا [٢].. ولم يكون ذلك الذى قال بحق، ولا يكون منه بكذب؛ لأنه ليس بمأمور؟!..

فإن أجاز ذلك، لزمه لنا أن لعل ما أخبر الله، عز وجل، عن الأمم السالفة أنه لم يكن بحقٍ، ولا يكون ما وعد من الجنة والنار بحق، وغير ذلك!.

ثم نقول له: ما تقول فى رجل وقع فى نفسه أن الله، عز وجل، أحد فردٌ، لا شبيهَ له ولا نظير، ولا عديل ولا مثيل؟.

فإن قال: الله أوقع ذلك فى قلبه.

قلنا له: أفصدقَ الله فيما أوقع من ذلك فى قلبه، أم لا ؟

فإن قال: صدقَ الله.

---

(١) وردت فى الأصل: ها ولا أولا.

(٢) وردت فى الأصل: كذى وكذى.

قلنا له: صدقت، وقلتَ الحق.

ثم نقول له: فما تقول فى رجل وقع فى قلبه أن الله، عز وجل، ثالثُ ثلاثةٍ، وأن له شريكاً وضداً. مَنْ أوقع ذلك فى قلبه؟

فإن قال: الله.

قلنا له: أفصدق، سبحانه، فيما أوقع فى قلبه، أم لا؟

فإن قال: إن الله، عز وجل، صدق فيما أوقع فى قلبه.

قلنا له: فقد لزمك أن قول المشركين: إن الله ثالث، صدق وحق؛ لأن الله، تعالى، لا يفعل إلا الصدق والحق!.. وقد كفرت وخرجت من الإسلام!!

وإن قلت: إنه لم يصدق. كفرت أيضاً، وغلطت وخرجت من الإسلام (بقولك)[1]: إنه لم يصدق.

الله أعدل وأحكم من أن يوقع فى قلب أحد كفراً أو إلحاداً أو تشبيهاً:

ولا مخرج لك من هذه المسألة، إلا بالرجوع إلى قولنا، والتوبة إلى الله، عز وجل، ومن ظلمنا، قولك: إنا قدرية مفترون على الله، تبارك وتعالى، فمن المفترى على الله، عز وجل، أنحن أم أنت؟!.. ألا لعنة الله على الظالمين!

ولا نجاة لك من النار حتى تقول: إن الله، سبحانه، أجل وأعظم وأعدل وأحكم، من أن يوقع فى قلب أحد كفراً ولا إلحاداً ولا تشبيهاً، عز عن ذلك وتعالى رب العالمين.

ثم نقول لك: هل يجب على الخلق أن يعملوا بما يشاء الله، عز وجل، منهم، وأحب وأراد، أم يجب لهم أن يخالفوه فى مشيئته[2] ومحبته وإرادته؟

فإن أقررت أنه يجب عليهم لله، عز وجل، أن يوافقوه فى جميع ما أراد وأحب وشاء.

لا يشاء الله الكفر ولا يحبه ولا يريده:

٢٥ ط/ قلنا لك: فهل شاء الله الكفر وأحبه وأراده / وخلقه؟

---

(١) مطموسة فى الأصل، ومصححة بالهامش.

(٢) وردت فى الأصل: مشيته.

فإن قلت: نعم. قلنا لك: فقد يجب على الناس أن يكفروا بالله جميعاً، أنْ كان يجبُ عليهم أن يوافقوه فى إرادته، وقد أراد الكفرَ وخلقه، زعمت!.

وإن قلت: إنه لا ينبغى للناس أن يوافقوا الله، عز وجل، فى مشيئته [1] لكفر الكافرين، وظلم الظالمين.

قلنا لك: فإذاً يلزمك أن تخالفه فى ذلك!

فإن قلت: نعم.

قلنا لك: ومخالفة الله فى ذلك، أصلح لك وللخلق من موافقته، فلابد لك من ذلك، على قود قولك واعتقادك، والرجوع الى قولنا بالعدل، ويلزمك أن الكفر أصلح من الإيمان!!.

ومن الشاهد لنا على بطلان ما قلت. قول الله - عز وجل- : ﴿ **وَلا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ** ﴾ [2] . وقوله : ﴿ **وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾** ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾** ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾** ﴾ [5] ، وقوله: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [6] ، ولا نعلم عسراً أعسر ولا أعظم من الكفر، الذى قلت أنه أراده لعباده وخلقه فيهم، ومن قال بقولك من المجبرة، سبحان الله وتعالى عما يشركون!!!..

ثم نسالك فنقول لك: **هل لله على العباد حجة؟** .. فإذا قلت: نعم.

قلنا لك: أو ليس قد أمرهم بالطاعة، وأعطاهم القوة عليها، وعلى ماأمرهم به؟

فإذا قلت: نعم. قلنا لك: فما حجتُهُ عليهم فيما يفعلون؟

فإن قلت: أمره ونهيه .. قلنا لك: فهل تجدون فى عقولكم أنه أمركم، ولم يجعل لكم السبيل إلى ما أمركم به، ولا غناء عما نهاكم عنه، فحجته عنكم ساقطة،

---

(١) وردت فى الاصل: مشيته.
(٢) سورة الزمر: الآية ٧ .
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠٥ .
(٤) سورة غافر: الآية ٣١ .
(٥) سورة النساء : الآية ٢٦
(٦) سورة البقرة : الآية ١٨٥ .

لعذركم القائم الواضح؟!.. فلا يوجد ما سألنا عنه فى عقل أحد من الناس ، فكفى [1] بهذا جهلاً!!.

وإن كان الله، عز وجل، قد أمر ونهى ، ولم يقو [2] الخلق على ما أمرهم به ، ولم يُغنهم عما نهاهم عنه، فما حجة الله على عباده إذا سالهم يوم القيامة، فقال لهم: لمَ لمْ تفعلوا ما أمرتُكُمْ به؟!.. فقالوا: لم تجعل لنا السبيل إلى الطاعة، وحلت بيننا وبين النجاة؛ لأنك، على قول عبدالله بن يزيد البغدادى، لم تُرد أن نؤمنَ، فيبطلَ علمُكَ!!

وقد قلت فى كتابك: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [3]، ﴿فَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لا يَسْجُدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [4]، فما ظنك بقوم هذا الجهلُ اعتقادهم فى صفة الله، عز وجل وقلة المعرفة بعدله، وترك التدبر لكتابه، وقد قال: ٢٦و / ﴿لِئَلاَّ / يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [5] ، لما أعذر وأنذر، وحذر ورغَّب، وأبلغ فى المواعظ، وضرب الأمثال.

رد دعاوى المجبرة فى الاستطاعة:

فلم يلتفتوا إلى ذلك، وألزموه ذنوبهم، ونسبوا إليه فواحشهم، بعدما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [6]، وزعموا أنه لايجوز لقائل أن يقول: إنه لا يستطيعُ شيئاً من جميع الأشياء قبل أن يفعله، ولا يستطيع أن يفعل ما علم الله منه أنه لا يفعله!

وزعموا أن الذى دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: إن العباد لا يستطيعون الأفاعيل كلها ، قبل أن يفعلوها ، و[7] أنهم قبل أن يفعلوها فاعلين لغيرها، وأنهم زعموا أنهم فى حال الكفر، يستطيعون الإيمان، يجب عليهم - زعموا - أن يزعُمُوا أنهم يستطيعون أن يجمعوا بين الإيمان والكفر، وذلك الذى زعموا ، محال.

---

(١) فى الأصل: فكفا.
(٢) جاءت فى الأصل : يقوى.
(٣) سورة النساء : الآية ٣٩.
(٤) سورة الانشقاق: الآيتان ٢٠ - ٢١.
(٥) سورة النساء : الآية ١٦٥.
(٦) سورة الأعراف: الآية ٢٨.
(٧) ليست بالأصل.

وزعموا أن الذى دعاهم إلى أن يزعموا أن من علم الله منه أنه يفعل شيئاً، أنه لا يستطيع أن يفعل خلافه؛ لأنهم قالوا: لو قلنا: إن ذلك أمراً يستطاعُ، للزمنا أن العباد يستطيعون تجهيل الله، عز وجل، ففسد القول - زعموا - بأنهم يستطيعون أن يفعلوا ما علم الله أنهم لا يفعلونه ؛ لأن ذلك - زعموا - يوجبُ على قائله أن يقول : إن العباد يستطيعون تجهيل الله، سبحانه، فمنعهم - ذلك - أن يقولوا: إن العباد لن يستطيعوا أن يفعلوا ما علم الله أنهم لا يفعلونه، فذلك - زعموا - أن العباد يكلفون من الفعل ما لا يستطيعون.

جواب الناصر أحمد بن يحيى :

الجواب، **قال أحمد بن يحيى**، صلوات الله عليه - : ثم نقول لهم: أليس إنما كرهتم أن تقولوا: إن العباد يستطيعون الإيمان فى الحال التى هم عليها كفار، من قِبَل أن ذلك يوجبُ عليكم أن تزعموا أنهم يستطيعون أن يجمعوا بين الإيمان والكفر، وذلك محال عندكم؟

فإذا قالوا: نعم. قلنا لهم: أليس قد أمرهم الله ، عز وجل، فى حال الكفر أن يكونوا مؤمنين؟! فمن قولهم : إن الله، عز وجل، قد أمرهم فى تلك الحال من الكفر أن يكونوا مؤمنين.

فنقول لهم: أو ليس قد لزمهم فى حال الكفر أن يكونوا مؤمنين؟! وذلك، عندكم، المحال الذى كرهتموه، وزعمتم أنكم إذا أثبتم الاستطاعة لأنفسكم عليه، أثبتم الاستطاعة على المحال، فإن كان من أثبت أنه يستطيع الكفر فى حال الإيمان أثبت بذلك أنه يستطيع المحال /

٢٦ ظ/ فلم لا يكون من زعم أنه مأمور بالإيمان فى حالِ الكفرِ ، زاعماً أنه مأمور بالمحال، كان المأمور به هو الذى أحلتم أنه يستطيع، وكانت الحال التى قلتم هو فيها مأمور بالإيمان؟!.

فإن قالوا: من قبل أنا قلنا: إنه فى حال الكفرِ مأمورٌ بأن يفرِّدُ الإيمان فيها ، فيكون بدل الكفر، ولا يكون الكفرُ، فلا يستحيلُ ذلك.

قلنا لهم عند ذلك: فلمَ لا تقولوا: إنه أيضاً[1]، يستطيعُ فى حال الكفر أن يفردَ الإيمان فيها، فيكون كفراً، فلا يستحيل ذلك؟

ونقول لهم أيضاً[2]: خبرونا عن قولكم إن العبد لا يكون مستطيعاً للفعل إلا فى حال الفعل.

مثال يدل على أن الاستطاعة قبل الفعل:

فأخبرونا عن رجل أعتق عبده، متى أستطاع أن يعتقه؟.. فى حال هو فيها عبد، أم فى حالٍ هو فيها حرٌّ؟!

فإن زعموا أنه استطاع أن يعتقه فى حال هو فيها عبدٌ. لزمهم أن الاستطاعةَ قبل الفعل، وذلك الحقُ، وهو قولنا؟ لأن حالَ العبودية قبل حال العتق، وقد تركوا قولهم ورجعوا إلى قولنا.

وإن زعموا أنه استطاع أن يعتقه وهو حرٌّ. لزمهم فى قولهم أن الناسَ يستطيعون عتق الأحرار !! وهذا خروج من المعقول.

ثم نقول لهم خبرونا عن الأحرار، محتاجون هم إلى العتق ؟!

فإن قالوا: لا.. قلنا لهم: فإذا كانوا فى حال الملك لا يقدرون على أن يعتقوهم وفى حال الحرية لا يحتاجون الى العتق، وإذا استغنوا عن العتق، استغنوا عن الاستطاعة على العتق فى تلك الحال؛ وهى حال الملك ليست حالهم، وقد أعتقوا، فقد فعلوا إذاً العتق بغير استطاعة، فيلزمهم ترك قولهم.

وإن زعموا أنهم فى حال العتق محتاجون إلى العتق، قلنا لهم: أو ليس هم فى تلك الحال أحرار؟!!

فإن قالوا: نعم. قلنا لهم: فإذاً كانوا أحراراً فما حاجتهم إلى العتق؟!

وكيف يحتاجون إلى العتق أن يكون، وقد كان ؟!... وليس تخلو[3] حاجتهم إلى أن يكون العتق فى حال العتق، من أن يكون قد قضيت أو لم تقض، فهم عبيدٌ

---

(١)، (٢) وردت فى الأصل أيضىَ.

(٢) فى الأصل: يحلوا.

فى تلك الحال التى فيها استطاع المعتق عتقهم! . . وفى ذلك ترك قولهم، والرجوع إلى أن الاستطاعة قبل الفعل ، إذ [1] كانت العبودية قبل الحرية .

وإن كانت حاجتهم إلى أن يكونَ قَدْ العتق قَدْ قضيت، فمن قد قضيت حاجته مستغن، فهم مستغنون فى حال العتق عن العتق، وإن استغنوا عنه فى تلك الحال، ٢٧و / استغنوا عن الاستطاعة [2] عليه ، فهم قبل تلك الحال لا استطاعة لهم، ورجع لهم الأمر إلى أنهم قد فعلوا العتق بغير استطاعة، وكفى [3] بهذا حجة لمن عقل.

ومثال آخر:

ونقول لهم : خبرونا متى استطاع الرجل أن يطلق امرأته؟

فإذا قالوا : مع الفعل . . وكذلك يقولون.

قلنا لهم: ومع الفعل هى امرأته، أم ليست امرأته؟

فإن زعموا أنها امرأته . . تركوا قولهم ولزمهم أن الاستطاعة قبل الفعل ؛ لأنها إذا كانت امرأته فى تلك الحال، فتلك الحال قبل حال الطلاق؛ لأنه لو كان الطلاق فى تلك الحال لم تكن امرأته.

فإذا استطاع طلاقها – وهى امرأته – فقد استطاع الطلاق قبل الطلاق ، وأنه – زعموا – إن استطاع تطليقها وليست بامرأته – زعموا – لزمهم أن الناس يقدرون أن يطلقوا غير نسائهم ، وهذا نحو ما أوجبناه عليهم فى العتق.

ومثال ثالث:

ثم نقول لهم أيضاً [4] . خبرونا عمن كان فى يده حجر، فألقاه من يده، متى استطاع ذلك . . والحجر فى يده أو خارجٌ من يده؟

فإن قالوا: استطاع ذلك والحجر فى يده، لزمهم لنا أن الاستطاعة قبل الفعل، وذلك

---

(١) بالأصل : إذا .

(٢) فى هامش تلك الصفحة شرح ليس من صلب الكتاب ولا تعليقاً عليه، بخط حديث.

(٣) وردت فى الأصل: وكف.

(٤) فى الأصل : ايضىً .

عندنا هو الحق، وتركُ قولهم؛ لأن الحجر إن كان فى تلك الحال فى يده، فتلك الحال حال إمساك، وليست بحال إلقاء، والإمساكُ قبل الإلقاء، **وذلك الرجوع إلى أن الاستطاعة قبل الفعل**.

وإن زعموا أنه استطاع إلقاء الحجر، والحجر خارجٌ من يده. لزمهم أن الناس، فى قولهم، يقدرون على أن يلقوا ما ليس فى أيديهم!.. وهذا الخروج من المعقول.

مثال رابع:

ثم يقال: خبرونا عن رجل ملك مائتى درهم قُفَلةً [1]. أليس قد فرض الله، سبحانه، عليه الزكاة؟

فإذا قالوا: نعم. قلنا لهم: فإنه قد دفع منها خمسة دراهم إلى إمام هُدى [2]، أليس قد استطاع دفع ما افترض عليه، وأُمرَ به فى تلك الحال.

فإن قالوا: نعم. ولابد لهم من ذلك، قلنا لهم: فكم يملك فى حال الدفع، مائتين[3] أم مائة وخمسةً وتسعين؟

فإن زعموا أنه يملك مائتى درهمٍ. قلنا لهم: فهو فى حال دفع الخمسةِ الدراهمِ إلى إمامٍ عادلٍ لم يدفعها؛ لأنه لو دفعها لم يكن بمالكٍ [4] لها. فإذا كان فى تلك الحال - زعموا - أنه استطاع دفع الخمسةِ الدراهمِ، وهو مالك لها، وحال الملك قبل حال ٢٧ظ / الدفع، **وذلك الإثباتُ للاستطاعة قبل / الفعل**. وهو الحق، وهو قولنا: وإن زعموا أنه فى تلك الحال دفع، وليس يملكُ منها إلا مائة وخمسة وتسعين. لزمهم فى قولهم أن الله، عز وجل، افترض الزكاة على من لا يملك، إلا مائة وخمسة وتسعين درهماً!.. وهذا الخروج من دين الإسلام، والرد للحق عياناً بالمكابرة، وذلك أنهم زعموا أن الله، عز وجل، فرض عليه فى حال دفع الخمسةِ أن يدفعها، وهو فى حال دفعها لا يملك إلا مائة [5] وخمسةً وتسعينَ درهماً، فوجب عليهم أن يزعموا أن الله، جل ثناؤه، فرض على من لا يملك إلا مائة وخمسة وتسعين درهماً، أن يزكيها فى قولهم، وحاشا لله من ذلك.... وكفى [6] بما قلنا قاطعاً لهم.

---

(١) أى جمعها؛ وصارت له فى حرزه.

(٢) فى الأصل: هذا.

(٣) فى الأصل: مئتين.

(٤) فى الأصل: لما لك.

(٥) فى الأصل: مئة

(٦) فى الأصل: وكفا.

ثم نقول لهم: أليس فى قولكم واعتقادكم واحتجاجكم علينا، فى كتابكم الذى وضعتم، وزعمتم أنا نفرُّ منه، وأنا لا نقدرُ لكم فيه على جواب ؟!..

وقلتم: إن الناس لا يقدرون على شئ من جميع الأشياء، حتى يحدث لهم قوةً لذلك الشئ؟

يسمع الجبرة ضعيف الأصوات ولا يسمعون الرعد !! :

فإذا قالوا: نعم. قلنا لهم. فهل تدرون لعلكم الساعة ليس فيكم قوة على استماع الرعد والصواعق. ولعلها موجودة عندكم، وليست فيكم القوى على استماعها؟

فإن أجازوا ذلك، لزمهم أنهم لم يدروا لعل الصواعق تكون عندهم، ويستمعها أهلُ بلد هم غيرهم، فلا يسمعون ذلك، ولعلهم لم يعطوا القوة على استماع الرعد والصواعق ، واعطوا القوة على استماع السرار والمخافتة الغامضة!..

ولا يرون الجبال ويدعون رؤية الذر!

وكذلك لعل الجبال، والجبال الرواسى بين أيديهم وهم لا يرونها ، ويرون الذرَّ فى صغره، وما هو أصغر من الذرة !.. من قِبل أنهم أعطوا القوة على أنْ يروا الذر ويستمعوا السرار الخفىَّ ، ولم يعطوا القوة على أن يسمعوا الصواعق، ويروا الجبال الرواسى، فهذا غاية التجاهل والتعالى، وقلة النصفة للعقول !!

ومع أنه يجب عليهم إذْ أجازوا هذا القول، أن يضربوا بالسياط ويحرقوا بالنار، فلا ٢٨و/ يعلمون ذلك ولا يألمون له!.. وإن كرهوا الإقدام على هذا القول، وقالوا: إذا / سمعنا السرار، فنحن للرعد أسمعُ.

قلنا لهم عند ذلك: أليس القوة على استماع الرعد، هى غير القوة على استماع السرار؟

فإن قالوا: نعم. قلنا: فلمَ لا يجوز أن تعطوا القوة على السرار، وتمنعوا القوة على استماع الرعد؟!..

فإن أجازوا ذلك، وجبَ عليهم الكلام الأول، حتى يقولوا أنهم فى الحال التى يسمعون فيها السرار، لا يسمعون فيها الصواعق وصوت الرعد، وإن هم لم يجيزوا

القوة على السرار، إلا وقد أعطوا القوة لاستماع الرعد، قلنا لهم: فكذلك يجبُ أن من أعطى[1] القوة على حمل مائة رطل فحملها، أنه يقدر على حمل رطلٍ واحدٍ لم يحمله، إذْ[2] كان لا يُعطى القوة على شئ، إلا أعطى القوة على ما هو أيسرُ منه.

وفى هذا ترك قولهم؛ لأنهم يزعمون أنه قد يكون الرجل حاملاً لمائةِ رطلٍ، وهو عاجز عن (حملِ)[3] رطلٍ واحدٍ فى ذلك الحال!

وإن زعموا أن القوة على استماع السرار، هى القوة على استماع الرعد، قلنا لهم: فكذلك القوة على حمل مائة رطل، هى القوة على حمل رطلٍ واحدٍ.

فإن قالوا: لا.. قلنا لهم: فما الفرق بينهما، ولا نعلم له فرقاً؟!

فإن قالوا: نعم. القول كما قلتم. خرجوا من قولهم، وبطلت دعواهم، ولزمهم أن من حمل مائة رطل، فقوى على حملها، أنه يقدر على حمل رطلٍ واحدٍ لم يحمله، إذْ[4] كانت القوة على شئ، فهى القوة على ما هو أخف منه وأيسر، ولا يقدر على ردِّ هذا إلاجاهل أو متجاهل، مكابرٌ ليس مثله يكلم.

حول الاستطاعة الإنسانية وعلم الله:

ونقول لهم: أليس نحن إذا قلنا: إنا نستطيع أن نفعل ما علم الله، عز وجل، أنا لا نفعله، فقد زعمنا، ولزمنا أنا نستطيع أن نجهِّلَ الله، عز وجل؟

فإذا قالوا: نعم. قلنا لهم: فخبرونا عن الله، جل ثناؤه، هل يقدر أن يجعله فينا؟

فإن قالوا: نعم؛ فقد زعموا أنه[5] يقدر على تجهيله، وذلك مثل ما زعموا أنا نصير إليه، بكذبهم علينا وفريتهم.

وإن زعموا أنه لايقدرُ على شئ؛ وصفوه بالعجز، ومن عجز عن شئ، فليس بإله، وإن ألجأتهم[6] حجتنا، هذه القاطعة العظيمة الجليلة، إلى أن يقولوا: إن هذه مسألة محال، فلا يقال فيها، يقدر ولايقدر.. استكباراً منهم عن الحق وجحوداً، خوفَ الغلبة.

---

(١) وردت فى الاصل: يعطا، ومعنى كلامه ان من اعطى القوة على حمل الكثير حمل القليل والبسير.

(٢) فى الاصل: إذا.

(٣) ليست بالأصل.

(٤) فى الاصل: إذا.

(٥) فى الاصل: غيرواضحة.

(٦) فى الاصل: الجتهم.

قلنا لهم: فخبرونا عن قوله، عز وجل، ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴿٤﴾ ﴾ [1]، ٢٨ظ/ وقد علم أنه لايفعله، وقوله: ﴿ وَلَوْ / شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ [2]، وقوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ [3]، وقوله: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [4]، وقوله: ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [5]، وأشباه ذلك من القرآن يطول ذكره.

مثال على أنهم يستطيعون الإيمان ولا يفعلونه:

فنقولُ: كيف يجوز عندكم أن يقول، عز وجل: لو شئت لفعلت كذا وكذا [6]، وذلك محال؟!.. زعمتم - حيث اضطركم احتجاجنا، فلم تقدروا على حيلة، إلا أن قلتم: هذه المسألة محال!

وكيف يجوز أن يقول، جل ثناؤه: ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴿٤﴾ ﴾، ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ.. ﴾ [4]، والقدرة على ما يعلم أنه لا يفعله عندكم - زعمتم - محال!

وإن تابوا ورجعوا إلى أن الله، سبحانه [7]، يقدر على فعل ما يعلم أنه لا يفعله، ولا يكون يلزم أحداً تجهيله، فذلك الحق، وهو قولنا: قد يقدر الناس على ما علم الله، عز وجل، أنهم لا يفعلونه، ولايكون ذلك بتجهيل الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً؛ لأنهم يقدرون أن لا يكفروا وأن لا يعصوا، وأن لا يشركوا، وأن لا يعملوا الكبائر.

ونقول: أليس قد أمر الله، عز وجل، المشركين بالإيمان أن يفعلوه؟!

فإذا قالوا: نعم. قلنا: فإذا أبوا أن يؤمنوا، فقد أمرهم، سبحانه، بتجهليه!..

فإن قالوا: لا.

قلنا لهم: فكيف وجب علينا، عندكم، الخطأ حين قلنا لهم أنهم مستطيعون لتجهيل ربهم، وقول القبيح فيه، عز وتعالى، ولا يلزمكم لنا أن تقولوا أنهم مأمورون

---

(١) سورة القيامة: الآية ٤.
(٢) سورة السجدة: الآية ١٣.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٦.
(٤) سورة الاسراء: الآية ٨٦.
(٥) سورة يس: الآية ٨١.
(٦) في الأصل: كذى وكذى.
(٧) في الأصل: سبحنه.

بتجهيله، إذ أمرهم بفعل ما علم أنهم لا يفعلونه ، والمأمور به من الإيمان هو المستطاع، فكيف يجب علينا فى إثبات الاستطاعة عليه، إثبات الاستطاعة على التجهيل؟!.. ولا يلزمكم أنتم فى إثبات الأمر به، إثبات الأمر بالتجهيل ، وهو واحد مأمور به - عندكم - مستطاعٌ فعله عندنا؟!

فإن زعموا أن الأمرَ ليس أمرٌ بالتجهيل، قلنا لهم: فكذلك الاستطاعة، ليست بالاستطاعة على التجهيل ، فكلما ألزمونا شيئاً فى الاستطاعة [1] ، عارضناهم فى الأمر حتى يرجعوا إلى أنه ليس الاستطاعة عليه، استطاعة على التجهيل، ولا الأمر به أمراً بالتجهيل وذلك هو الحقُ ، وقهرناهم عند ذلك ، وبانت غلبتهم.

مثال آخر على الاستطاعة للحج وعدم فعله:

ونقول لهم : أليس إنما فرض الله، عز وجل، الحج على من استطاع؟

فإن قالوا: لا . فرضه على من لا يستطيع. /

٢٩و/ ردوا قول الله، عز وجل، وكذبوا كتابه حيث يقول: ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [2] .

وإن قالوا: لم يفرضه إلا على من استطاع.

قلنا لهم : خبرونا عمن استطاع هل يمكنه ألا يحج؟

فإن قالوا: نعم. **تركوا قولهم فى أنه لا يستطيع الشئ من علم الله أنه لا يفعله، إذا استطاعه، ومن لم يفعله فقد استطاع ما لم يفعله** ، وما علم أنه لا يفعله وذلك ترك لقولهم، إذ زعموا أنه لا يستطيع الحج إلا من حج، وإنما فرضه الله، جل ثناؤه، على من استطاع، فإنما فرض الحجَّ على من قد حج، فأما من لم يحج، فلم يفرض الله عليه الحج؛ لأن الذى لم يحج، لم يستطيع الحج، وإنما الحج على من استطاع.

فقد لزمهم بذلك أن يزعموا أن الحج ليس بفرض، على من لم يحج، والذى لم يحج ليس يستطيع الحج، إنما الحج على من قد حج؛ لأن الذى حج يستطيع الحج!!.. وفى هذا الذى قالوا ، ترك قول أهل الصلاة، ومفارقة دين محمد، صلى الله عليه.

---

(١) فى الأصل: والاستطاعة.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٧ .

مثال ثالث على العتق :

فنقول لهم : خبرونا عن قول الله، عز وجل، ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [1] ، فخبرونا عمن [2] كان صحيح البدن، قد ظاهر من امرأته، ولم يجد رقبة، فترك العتق، وأطعم ستين مسكيناً ؛ أكان مستطيعاً للعتق؟..

فإن زعموا أنه كان مستطيعاً للعتق، فقد زعموا أنه يستطيع العتق من يدعه، وذلك ترك ما بنوا عليه كلامهم؛ لأنهم زعموا أنه لا يستطيع أحد شيئاً إلا فعله.

وإن زعموا أنه لم يكن يستطيع العتق إذ تركه، فقد زعموا أنه من كان صحيح البدن سليم الجوارح، وظاهر من امرأته، فأطعم المساكين ولم يعتق، أن ذلك جائز له، إذ كان لا يستطيع؛ لأن الله ، عز وجل، إنما فرض إطعام المساكين، على من كان لا يستطيع العتق، فإذا كان تاركاً للعتق ولا يستطيعه، فليس عليه العتق، وإنما هو على من يستطيعه ، وفي إثبات أنه لا يستطيع العتق تاركُه، إثبات أنه ليس عليه؛ لأن العتق على من يستطيعه!.. وفي ذلك القول الخروج من دين الإسلام، والخلاف لمحمد، عليه أفضل السلام، فيما جاء به من الأحكام.

٢٩ظ/ وإن زعموا أنه لم يكن يستطيع، وأنه قد فرض / عليه، ردوا قول الله، جل ثناؤه : ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ وردوا على جميع الأمة.

مثال رابع على استطاعة المنافقين الخروج ولم يخرجوا :

ثم نقول لهم أخبرونا: ما تقولون في قول الله، عز وجل: ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [3]، فهؤلاء [4] القوم الذين تخلفوا عن

---

(١) سورة المجادلة : الآيات ٢ – ٤.
(٢) في الأصل: عن من.
(٣) سورة التوبة : الآية ٤٢ .
(٤) في الأصل : مها ولا .

الخروج مع النبى ، صلى الله عليه، فكذَّبهم الله، عز وجل، فيما قالوا، وبطل قولهم ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾[1] ؛ لأن الله، سبحانه[2] ، علم أنهم يستطيعون الخروج قبل الخروج، ولذلك لزمهم الذنب وصاروا عصاةً.

الدليل القرآنى على أن الاستطاعة قبل الفعل:

ونقول لعبد الله بن يزيد البغدادى ، ولمن قال بقوله من المجبرة الكاذبين على الله، عز وجل: ومن الدليل علينا لكم، وظهور حجتنا على حجتكم، وغلبتنا لكم، أن الاستطاعة قبل الفعل، بشواهد قوية من كتاب الله، عز وجل، وقد قال ، عز وجل، : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً (١٢٢) ﴾[3] ، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا (٨٧) ﴾[4]، وقال: ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا (٨٢) ﴾[5].

فمن ذلك الآية الواضحة الصادقة القاطعةُ لكم من كتاب الله، عز وجل ثناؤه، حين يقول: ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾[6]، فأخبر، عز وجل، أن وليه قد يستطيع الإملاء ، والإملاء[7] معدوم لم يفعل بعدُ ، ولو كان الولى لا يستطيع أن يُملَّ أيضاً، كما الضعيف الزَّمِنُ لا يستطيع أن يملَّ، لم يكن للآية معنى، ولكان تأويلهم على قود قولكم!

فإن لم يستطيع هذا الضعيف أن يملَّ هو، فليملْ وليهُ الذى لا يستطيع أيضاً[8] ، إذا كانت الاستطاعة مع الفعل ، زعمتم !!

والله، عز وجل ، متقدسٌ عن مثل هذا الكلام الذى لايجوز؛ لأن الرجل الضعيف الذى توجد فيه الاستطاعة، وعدمت عند الإملاء، قد صحَّ أنه لم يقدر لضعفه وزمانته، إن الله، عز وجل، قد أخبرنا وأعلمنا أن قرينه ووليه، الذى هو أقوى منه، السالم من الضعف، فيه الاستطاعة موجودة قبل الإملاء، وكفى بهذه الآية شاهداً عدلاً، والحمد لله.

---

(١) سورة التوبة : الآية ٤٢ .
(٢) فى الأصل؛ بياض.
(٣) سورة النساء : الآية ١٢٢ .
(٤) سورة النساء: الآية ٨٧ .
(٥) سورة النساء : الآية ٨٢ .
(٦) سورة البقرة : الآية ٢٨٢.
(٧) فى الأصل: إلا ملا والاملا.
(٨) فى الأصل: أيضىً.

الاستدلال من جهة القياس أن الاستطاعة قبل الفعل:

ومما يدل على ذلك من القياس، أنَّ الأمرَ لو كان على ما ادَّعت الجبرة من كذبها على الله، عز وجل، من أن الاستطاعة مع الفعل تحدث في حال الفعل، لكان الكافر لايؤمن أبداً حتى تأتيه استطاعة الإيمان، وكانت الاستطاعة لا تأتيه أبداً، وهوكافر بالله؛ لأن الكافر لا يستحق من الله، جل وعز، لطيفةً ولا مادةً ولا معونة، ولو كان هذا ٣٠و/ هكذا[١]، لما جاز أن يؤمن كافر[٢] أبداً بوجهٍ من / الوجوه ، حتى تأتيه مادةٌ من الله، عز وجل، تجبره على الإيمان[٣].

ألا ترى أن رجلاً لو كان في بئرٍ فقيل له: إنك لا تخرجُ من هذا البئرِ ، حتى تؤتى بحبلٍ، ولن تؤتى[٤] بحبل، وأنت في البئر!!

ما جاز في المعقول أن يخرج ذلك الرجل، من تلك البئر أبداً، على هذا الشرط بوجه من الوجوه، وكذلك إذا كان الكافر لا يؤمنُ أبداً، حتى يؤتى باستطاعةٍ ينالُ بها الإيمان، ولن يؤتى باستطاعة الإيمان، وهو كافرٌ عدوٌ لله، عز وجل.

ويلزم في ذلك أنه قد جُبر على الإيمانِ جبراً، فلا يكون له أجرٌ ولا حمد.

فإن قال قائل: فإن استطاعة الإيمان، قد تأتيه وهو كافر.

قلنا له: فهذا يوجب لنا عليكم تقدم استطاعة الإيمان قبل الفعل، وهو قولنا. قد رجعتم إليه، وتركتم قولكم، فافهم هذه الحجة، فلا مخرجَ لهم منها، بحيلة من الحيل.

يستطيع الشئ من لا يفعله:

ثم نقول لهم: ما تقولن في قول الله، عز وجل: ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[٥].

أخبرونا عن هؤلاء[٦] القوم الذى تخلَّفوا عن الخروج مع النبى، صلوات الله عليه

---

(١) في الأصل : هكذى.
(٢) في الأصل : كافراً.
(٣) يقول أهل العدل باللطف، ويذهب المعتزلة إلى حد القول بوجوب اللطف (انظر القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٥١٨، وما بعدها).
(٤) في الأصل: توتا ....توتا.
(٥) سورة التوبة: الآية ٤٢.
(٦) وفي الأصل: هاولا.

وعلى آله ، فكذبهم الله، عز وجل، فيما قالوا [1]، خبرونا عنهم أصدقوا فيما قالوا، أم كذبوا فى قولهم : لم نكن نستطيع الخروج مع النبى، صلى الله عليه؟!

فإن زعموا أنهم كذبوا فى ذلك، تركوا قولهم، ولزمهم أنه **قد يستطيع الشئ من لا يفعله ، وذلك هو الحق وهو قولنا .**

وإن زعموا أنهم قد صدقوا فى ذلك، لزمهم أنهم قد صدَّقوا من كَذَّبَهُ الله، عز وجل، وكُفوا؛ لأنَّ من صَدَّقَ من كذَّبه الله، عز وجل، فقد أكذبَ، الله، جل ثناؤه ، وذلك الكفر بالله، سبحانه، المصرح.

يستطيع الكفار الإيمان فى حال كفرهم :

ثم نقول لهم: خبرونا عن الكفار، أيستطيعون الإيمان فى الحال التى هم فيها كفار؟

فمن قولهم: إنهم لا يستطيعون ذلك.

فنقول لهم: أفليس قد كلفهم الله، عز وجل، الإيمانَ وافترضه عليهم، وهم لايستطيعون؟

فمن قولهم: أنهم كلفوا بما لايستطيعون، لعلة كانت من الكفار وهى كفرهم، فقالوا: إنما مُنعوا الاستطاعة؛ لأنهم تمسكوا [2] ولو آمنوا أعطوا القوة على الإيمان.

فيقال لهم: أخبرونا عن المقعد، الذى لا يقدرُ أن يقومَ ، هل عليه أن يصلى قائماً؟

فإن قالوا: لا.

قلنا لهم: ولمَ ذلك؟.

قالوا: من قبل أنه لا يستطيعُ أن يصلىَ قائماً.

قلنا لهم: وكذلك الكافر، لا يستطيعُ الإيمانَ - زعمتم .

فلم أوجبتم عليه أن يؤمن ، ولم توجبوا على المقعد أن يصلى قائماً ؟!!.

---

(١) فى الاصل: (فإذا قالوا: نعم صدقوا، قلنا لهم:) وهى عبارة سقاتى، جواباً على تمام السؤال.

(٢) اى تمسكوا بكفرهم واصرُّوا عليه.

كيف فرق المجبرة بين المقعد والكافر؟

٣٠ظ / فمن قولهم : / إن الكافر إنما صار لا يستطيعُ الإيمانَ، لعلة كانت فيه، وهى الكفر، والمقعد إنما كان لا يستطيع القيام، لعلة كانت من الله ، سبحانه، وهو أنه فعل به الإقعاد ، فصار المقعدُ ليس بتارك للقيام، وصار الكافر تاركاً للإيمان .

قلنا لهم : أليس كل واحد منهما، لا يستطيع خلاف ما هو عليه؟.

فإذا قالوا: نعم. قلنا لهم: فما جعل الكافر أولى [١] بأن يكون تاركا مستطيعاً للترك من المقعد، والمقعد لا يستطيع القيام؟!.. وفى ذلك كفاية كافية.

وإن سألوا فقالوا: أخبرونا عن الكافر، هل يستطيعُ أن يؤمن؟.. يريدون أن نقول: نعم. وكذلك نقول.

فيقولون: قد يستطعُ أن يكون مؤمناً، وهو قد يستطيع أن يكون كافراً مؤمنًا، وذلك محال - زعموا.

يؤمن الكافر بعد كفره باستطاعته للإيمان:

فجوابنا لهم، والقوة لله وحدهُ فى ذلك، أنا نقول: إن الكافر يستطيع فى حال الكفر، أن يكون بعده مؤمناً، ولسنا نذهبُ إلى أنه يستطيع الجمع بين الإيمان والكفر؛ لأن ذلك هو المحال ، كما النائمُ لا يكون مستيقظاً فى حال واحدة ، ولا القاعد قائماً فى حال واحدة، ولا الليل والنهار يجتمعان فى حال واحدة.

والكافر فهو مستطيع ، وهو كافرٌ، أن يكون مؤمناً قادراً على ذلك بعد حال الكفر، نريد أن الاستطاعة له فى حال كفره على الحال بعدها.

فإذا قالوا: فإذا كان بعدها كافراً أليس قد يستطيع فى الحال الأول. وهو فى حال الكفر، أن يكون فى الثانية مؤمناً، والثالثة أيضاً [٢] حال الكفر؟

الاستطاعة تجوز للكفر أو الإيمان:

قلنا لهم: إنَّ من كان مستطيعاً أن يكفر فى حالته الأولى، مستطيعٌ أنْ يؤمن، إذ

---

(١) فى الأصل : باولا .

(٢) فى الأصل : والثانية ايضى.

هو ممكَّن من الاستطاعة، موجودةٌ فيه، يفعل بها ما أراد من كفر أو إيمان، غير مقهور ولا مجبور على واحدٍ من الفعلين.

والدليل على ذلك شهادة الله، تبارك وتعالى، حيث يقول: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾ ﴾ [1]، ألا ترى أن معهم استطاعة غير مجبورين فيها، إلا بالأمر والنهى، فإذا شاؤا آمنوا، وإذا شاؤا كفروا، بالاستطاعة الموجودة فيهم، لكلتى الحالتين من قبل فعلهم، فهذا دليل واضحٌ، والحمد لله.

مثال على أن الاستطاعة قبل الفعل (مثال الرامى والسهم):

٣١و/ ومن الحجة عليكم أن الاستطاعة قبل الفعل، أن نقول لكم: ما تقولون فى رجلٍ ركَّبَ سهمهُ على قوسه، رامياً لرجل بين يديه، فلما خرجَ فقو [2] السهم من وتر القوس، سقط الرامى ميتاً، ووقع السهم فى المرمى فقتلهُ، فنقول لكم: خبرونا متى قتل هذا الرجل صاحبه المقتول بالسهم، أو هو حىٌّ مستطيع للقتل، أم وهو ميتٌ لا استطاعة فيه؟

فإن قالوا: قتله بعد ما مات؛ لأن الاستطاعة عندهم مع الفعل لا قبلهُ.

لزمهم أن الموتى يقتلون الناس، وأن فيهم الاستطاعة موجودة، وألزموا الموتى [3] القود، وحمل الديات للمقتولين، وبان كذبهم وصح إبطالهم، وافتضحوا عند جميع الخلق.

وإن قالوا: إنه قتله برميته، وهو حيٌّ، وهو مستطيع.

لزمهم أن الاستطاعة قبل الفعل، ورجعوا إلى قولنا، ولزمهم أن دعواهم، واعتقادهم فى الاستطاعة مع الفعل، باطلٌ، ووجبَ عليهم الرجوع والتوبة، والقولُ على الله، عز وجل، بالعدل.. فما بعد هذا من البيان والحجة القاطعة، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) سورة النساء: الآية ١٣٧.

(٢) هكذا فى الأصل: وربماكانت: قفو، وتعنى الرمية، أو الأثر (انظر: المعجم الوسيط: ج٢ / ٧٥٨، ٧٥٩).

(٣) فى الأصل: الموتا

أدلة أخرى على أن الاستطاعة قبل الفعل (مثال الحركة والسكون):

ومن الحجة لنا عليكم فى أن الاستطاعة قبل الفعل، أنا نسالكم فنقول لكم: خبرونا عن الحركة والسكون فى بنى آدم، هل هى موجودة فى بنيتهم وجوارحهم قبل أفعالهم، أم لا ؟

لأنا نجدهم يتحركون ويسكنون من قبل فعلهم للأشياء، كلما أرادوا؛ لأن الحركة والسكون فرع الاستطاعة، والاستطاعة فعل الله، سبحانه، الذى ركَّبَ فى عباده، والحركة والسكون فعل بنى آدم، وليست بفعل الله، عز وجل، فإن قالوا: نعم . نحن نقرُّ أنا نجد فيهم الحركة والسكون قبل فعلهم . تركوا قولهم، ورجعوا إلى أن الاستطاعة قبل الفعل.

ولأنا ، نحن وهم، نجدُ الإنسان يقبض ويبسط، ويتحرك ويسكن، بلا عمل شئ يعمله، يحرك يده ورجله، ورأسه ولسانه، ويفتح عينيه ويغمض، إذا أراد ذلك، ويقوم ويجئ، ويذهب كل هذا الفعل موجود فيه مشاهد من قبل نظره إلى المحارم، ومن قبل سرقته لأموال الناس، ومن قبل سفكه للدماء، ومن قبل قوله القبيح والحسن، ومن قبل فعل الشئ مما يفعل، فهذا موجود مشاهد من فعل بنى آدم.

٣١ط / فإن قالت المجبرة : لسنا نقول ذلك، ولكنا نقول: إن بنى آدم لا ساكنون ولا متحركون حتى تأتيهم / الاستطاعة مع الفعل.

لزمهم أنهم قد خرجوا من التوحيد، الذى ادَّعوا أنهم فيه مقدَّمون ، ولزمهم أنهم قد وصفوا بنى آدم بصفة الله الواحد الفرد، الذى لا يجرى عليه الحركة ولا السكونُ، ورجعوا عن القول بالتوحيد .

الله ليس كمثله شئ فلا تجرى عليه الحركة أو السكون:

فإذا بهم قد خرجوا من التوحيد الذى ادعوا، والعدل جميعاً؛ لأن الله، عز وجل، لا يجرى عليه الحركة ولا السكون لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١)، وليس لشئ من جميع الأشياء، إلا والحركة والسكون، يلزمه ويجرى عليه.

---

(١) سورة الشورى : الآية ١١.

فلابد لهم من إبطال التوحيد الذى انتحلوا، أو يرجعوا عن قولهم، فيقولون: إن الحركة والسكون موجودان فى بنى آدم من قبل أفعالهم، فيتركوا قولهم، ويصيرون إلى الحق والعدل وهو قولنا.

مثال من القرآن الكريم على أن الاستطاعة قبل الفعل:

ثم نقول لهم: أليس قد افترض الله، عز وجل، على جميع الخلق فى كتابه، فرضاً لازماً لهم، حيث يقول فى كتابه: ﴿ **قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ** ﴾[1]، فإن قالوا: نعم، هذا فرض لازم للناس كلهم.

قلنا لهم: فهل افترض الله، عز وجل، عليهم ما يملكون غضَّهُ، ويستطيعون حفظه قبل فعله، أم لا ؟!

فإن قالوا: قد افترض الله عليهم ما يملكون غضَّهُ، ويستطيعون حفظه قبل فعلهم.. تركوا قولهم ورجعوا إلى قولنا، وهو دين الله، عز وجل.

وإن قالوا: إن الله، جل ثناؤه، افترض عليهم ما لا يملكون غضهُ ولا يستطيعون حفظه قبل فعلهم له.. كفروا بقول الله، عز وجل، ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾[2]، ﴿ ..**إِلاَّ مَا آتَاهَا** ﴾[3]، وبقوله: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾[4]، ولانعلم عسراً أعسرُ من تكليفهم أن يغضوا أبصارهم، ولا يملكون غضها قبل نظرها إلى المحارم؛ وأن يحفظوا فروجاً لا يستطيعون حفظها من الزنا قبل مواقعته؛ وأن يكفوا أيديهم عن القتل الذى لا يقدرون على تركه قبل اكتسابه!!

ثم نقول لهم: ما الفرق بين تكليفهم بغضِّ أبصارهم، وحفظ فروجهم، وكفِّ أيديهم عن قتل المؤمنين، وهم لا يستطيعون شيئاً من ذلك ولا يقدرون عليه، وبين تكليفهم لتناول النجوم، والطيران فى الهواء، والمشى على وجه الماء ؟!!

﴿ **نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٤٣)** ﴾[5]، فلابد لكم مما قلنا، ولا مخرج لكم من حجتنا هذه الواضحة، وبعد هذا فانظروا كيف يفسد عليكم القول بالتوحيد، بجهلكم بالعدل، وقولكم بالجبر.

---

(١) سورة النور: الآية ٣٠.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.
(٣) سورة الطلاق: الآية ٧.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٥.
(٥) سورة الأنعام: الآية ١٤٣

ضرورة النظر فى معرفة الخالق:

٣٢و/ فانعموا النظر فى هذه الحجج، التى نوردها عليكم، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل، والحق فيما جاءت به الأنبياء، وليس الحق فيما أخذ من جهلة الرؤساء، والحمد لله رب العالمين.

فإن قلتم: إنما فرض اللهُ علينا غضَّ الأبصار، وحفظَ الفروج، وكفَّ الأيدى والألسنة، مع فعلنا لا قبله.

ما تلزم مقالة المجبرة:

قلنا لهم: فإذاً يلزمكم أن قول القائل منكم: إن صيامَ شهر رمضان، ليس مفروضاً على الخلق من عام قابل.. ولايجوز أن يكون اعتقادكم، أن رمضان المقبل عليكم فريضة، وأن الله، عز وجل، يقول ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم﴾[1].

وكذلك يقول القائل منكم: ليس علىَّ صلاةُ غدٍ بفريضة، وليس علىَّ زكاةُ مالى من السنة المقبلة بفريضة، وليس الحج علينا بفريضةٍ لازمة فى وقتنا هذا، ولا جميع الفرائض حتى يكون الوقت الذى يفعلها فيه!!

فيلزمكم أن فرائض الله، عز وجل، التى افترضها على عباده، وعلى لسان نبيه، صلى الله عليه، قبل فعلها لا يقع اسم فرضها على الخلق؛ إلا عند فعلهم لها، فتزول الفرائض المرسومة[2] فى القرآن، وهذا ما يقول به مسلم!

لأن الفرض لازم واجبٌ محتوم من قبل فعلهم له، يلزمهم الإقرار بذلك الفرض والاعتقاد، وأنه دين الله المفروض عليهم، الذى لا تزول فرضه فى ساعة من الساعات، ولا وقت من جميع الأوقات، إلا من علّةٍ تحدثُ من العلل التى تنزل بها الفروض وتقومُ بها، مثل المرض والحوادث الموجبة للعذر، إلا خطتان بعدَ العدْل والتوحيد وإثبات الوعد والوعيد، والإقرار بالرسول والكتاب، فإنهما لا يزولان عن المسلمين فى

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٣.

(٢) وربما كانت: الموسومة. وكلامهما يؤدى المعنى.

حالة من جميع الحالات كلها، ولا يسقطان عن عليل ولاغيره، ولا عذر فيها لأحد من المتعبدين اللازم لهم الفرض ، وهى طاعة ائمة الهدى ومودة ذوى القربى [1] .

ضرورة طاعة الأئمة ومودة ذوى القربى:

فكل الفرائض تزول بكون الحوادث الحائلة، إلا هاتان الخصلتان، فإنهما لايزولان عن صحيح ولا عليل ، ولا شاهد ولا غائب، إلا طفل لا يعقل، أو مجنون ذاهب العقل، لا حجة عليه.

ألا ترى أن الصلاة قد تزول فى بعض الأوقات بالمرض وغيره، ولا تزول مودة ذوى القربى، ولا طاعة الإمام، واعتقاد إمامته.

٣٢ظ/ وكذلك مودَّة آل محمد، صلوات الله عليه وعلى آله وسلم، وكذلك تزول الزكاة عند الإعدام، ولا تزول طاعة الإمام ولا مودَّة ذوى القربى ، وكذلك يزول الصيام/ بالعلل التى تزيله، ولا تزولُ طاعة الإمام ولا مودة ذوى القربى، وكذلك يزول الحج بالمرض والإحصار وقلة الجدَة، ولا تزول طاعة الإمام ولا مودة ذوى القربى.

أصول العدل والتوحيد:

فكل الفرائض تزول بقيام العذر، الذى تصح علله، ولا يزول التوحيد ولا العدْل ولا إثبات الوعد والوعيد، ولا طاعة كل إمام هدىٍ فى عصره، ولا مودة ذى القربى قربى رسول الله، صلى الله عليه، الطاهرين المطهرين، أهل الفضل والمودة المفروضة فى القرآن.

ولا يزول شئ من هذه الإشياء، التى سمينا ، لا بمرض ولا غيره إلا عمن زال عقله ، وسقط التكليف عن مثله، أو طفلٍ لا تلزمه حجةٌ ، ولا على مثله تباعة، فافهم هذا الباب، وأنعم النظر فيه، فإنه حقٌ لا يدفعه دافع ، ولا يقطعه قاطعٌ ، والحمد لله رب العالمين.

***

---

(١) فى الأصل: القربا، وهذان الشرطان اللذان ذكرهما من **عقائد الشيعة** فى آل البيت.